I الأمريكي اليوم.. كم هو حر؟

بقلم أرك بدينجتون وتوماس أو. ميليا

ما مدى الحرية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي اليوم؟ إن حالة الحرية في الولايات المتحدة كانت محل جدل كبير، لاسيما في السنوات التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001. وتتعرض بعض المواقف في جهود الرئيس الأمريكي جورج بوش لمحاربة الإرهاب – كمراقبة الاتصالات الداخلية واحتجاز إرهابيين مشتبه بهم واستجوابهم – لانتقاد من الرأي العام كما تواجه تحديات أمام المحاكم وفي الكونجرس. وهذه المخاوف، المصحوبة بمخاوف أخرى، مثل الانتقادات القائمة منذ فترة طويلة الموجهة للنظام الأمريكي، دفعت البعض إلى التساؤل عما إذا كان الأمريكيون يواجهون تراجعا في الحقوق والحريات الأساسية لهويتهم القومية.

في الصفحات التالية يطرح "بيت الحرية" آراءه بشأن حالة الحرية في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى معالجة آثار البرامج الأخيرة لمواجهة الإرهاب على الحريات المدنية، تبحث الورقة موضوعات أساسية من بينها الحريات الدينية والهجرة والعلاقات بين الأجناس والحرية الأكاديمية وتكافؤ الفرص والعدالة الجنائية وحقوق الملكية والفساد والعملية السياسية وحرية التعبير والصحافة.

وبعد إجراء هذا الفحص على مدى شهور عديدة، يخلص بيت الحرية إلى أن المواطن الأمريكي حر تماما. وتظل الولايات المتحدة في عام 2008 مجتمعا تحترم فيه الحقوق السياسية والحريات المدنية على نطاق واسع وإن لم يكن شاملا. والتحديات لهذه الحريات من قبل مسئولين بالحكومة أو فاعلين آخرين تلقى مقاومة شديدة تكلل غالبا بالنجاح من المجتمع المدني والصحافة والمعارضة السياسية ومن نظام قضائي منتبه لدوره ككابح لتجاوز السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفي الواقع، فإن طبيعة الديمقراطية الأمريكية التي تتسم بفعالية وقدرة على التصحيح الذاتي – وقدرة مؤسساتها وممارساتها الرئيسية على الصمود حتى في وقت الصراع العسكري – هي النتيجة الأهم لهذه الورقة المعنونة *"الأمريكي اليوم.. كم هو حر؟"*

تخلص الدراسة إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية تمس جوهر كل جانب من جوانب قوة النظام الأمريكي والتحديات التي تواجهه.

1 حققت الولايات المتحدة نجاحا نسبيا في إدارة التوترات الحتمية لمجتمع يتميز بدرجة كبيرة من التنوع العنصري والعرقي والديني. وعلى سبيل المثال، كانت أمريكا، خلافا للديمقراطيات الأوروبية، مقصدا للمهاجرين خلال تاريخها. وفي الواقع، فإنها تعرف بخصائصها السكانية المتغيرة بشكل مستمر. فقدرة الدولة على استقبال ودمج عشرات الملايين من غير الأوروبيين في العقود

الأخيرة شهادة قوية على مرونة النظام الأمريكي وعدالته وبرجماتيته. وقد يرى المرء أن الولايات المتحدة أول أمة في العالم تتجسد فيها العولمة حقا بالنظر إلى أصول أبناء شعبها واندماجهم المتزايد مع أوطانهم الكثيرة التي جاءوا منها، سواء كان ذلك اقتصاديا أو من خلال طرق الاتصال الاليكترونية.

ومع هذا، لا ينبغي للنجاح النسبي الذي حققته أمريكا في خلق مجتمع متعدد الأعراق، بل ومجتمع متعدد القوميات، بمعنى ما، أن يحجب المشكلات الحقيقية المصاحبة لهذا التنوع. فالأقليات العنصرية والمهاجرون جزء رئيسي تقريبا في كل قضية تواجهها البلاد اليوم، بما في ذلك العلاقة الصعبة بين الأمريكيين الأفارقة (السود) ونظام العدالة الجنائية والنقاش حول دور المسلمين في المجتمع الأمريكي والجدل الدائر حول المهاجرين بطريقة غير شرعية. فالخلافات الدينية والعنصرية تعلي من شأن الغوغائيين في كل الأطراف. و المناقشات الغاضبة حول "السيطرة على حدودنا" والتحرك الإيجابي تذكرة حية بأن التعددية تطرح مطالب صعبة على مؤسسات المجتمع الحر. وستظل التوترات والمناقشات حول وضع الأقليات والمهاجرين في الولايات المتحدة لفترة طويلة بعد أن ينتهي الجدل الراهن حول قضايا مثل قانون أدوات اعتراض وإعاقة الإرهاب المعروف بقانون باتريوت.

2 القيود على الحرية التي فرضتها إجراءات محاربة الإرهاب تثير القلق. وتبدي هذه الدراسة قلقا شديدا إزاء محاولات توسيع السلطة التنفيذية دون المراجعة المألوفة من الكونجرس والقضاء وإزاء حالات التسليم الاستثنائية وإساءة معاملة المحتجزين في سجون أمريكية والتصنت على الاتصالات الهاتفية دون إذن في انتهاك للشروط الأساسية التي يضعها القانون الأمريكي.

ومع هذا، يجب تقييم الجدل المحيط بسياسات إدارة بوش لمحاربة الإرهاب، في جانب منه على الأقل، في سياق الضغوط على الحريات المدنية في أوقات الحرب في السابق. ويقينا، يجب الحكم على الولايات المتحدة بمعايير القرن الحادي والعشرين، وليس بمعايير الأمس. فمن المهم والمشجع أن نلاحظ أن نطاق رد المدافعين عن الحريات المدنية كان حازما ومقنعا على نحو جوهري للقضاة، بما في ذلك القضاة الذين يشرفون على المحاكم العسكرية. ولكن من الجدير أيضا أن نقر بالمسافة الكبيرة التي قطعها مجتمعنا في تطور مسيرته الديمقراطية. ففي عام 1798، كان رؤساء تحرير الصحف يسجنون بموجب قانون التحريض على الفتنة؛ وعطلت، أثناء الحرب الأهلية، امتيازات الأمر بمثول السجناء أمام القضاة؛ وأثناء الحرب العالمية الأولى، أودعت النساء اللاتي اعتصمن أمام البيت الأبيض سلميا للمطالبة بحق الاقتراع في السجن بتهمة "تعطيل المجهود الحربي"؛ وأثناء

الحرب العالمية الثانية فرضت الرقابة ووضع الأمريكيون من أصول يابانية في معسكرات اعتقال؛ وفي حقبة حرب فيتنام، استجوب مكتب التحقيقات الاتحادي (إف. بي. آي.) ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) آلاف الأمريكيين الذين ثارت شكوك في وطنيتهم بسبب آرائهم المعارضة للحرب. واليوم لا يمكن التسامح مع أي من هذه الممارسات أو حتى التفكير فيها بجدية. هذا وقد جرت معالجة تجاوزات فترات الحرب السابقة هذه وحلها من خلال الأعمال العادية للنظام الأمريكي، وإن كان هناك قدر من التأخير غالبا. وفيما يتعلق بالجدل حول الحريات المدنية اليوم، فثمة عملية لإعادة التفكير والتوافق تجري بالفعل، مع مثول هذه الورقة للطباعة. وتتعرض السلطة التنفيذية لتحدٍ من قبل المحاكم والكونجرس، ويتعرض الكونجرس لتحدٍ من قبل الناخبين. ويمكن توقع المزيد من التصحيح في الأشهر والسنوات القادمة. هذا هو الواقع الأكبر، والأكثر أهمية، الذي يعطي لبيت الحرية ثقة في المستقبل الديمقراطي للولايات المتحدة. فالديمقراطية الأمريكية ترد على الانتهاكات ويجري تجديدها باستمرار.

3 نظل الصحافة الحرة والقضاء المستقل بمثابة مسماري العجلة للنظام الأمريكي وهما ضروريان للحفاظ على الحرية في مجتمعنا. ويمكن رؤية دور القضاء في الدفاع مرارا عن حقوق الأفراد من خلال هذه الدراسة. فحقوق الأقليات الدينية والعنصرية وحماية حرية التعبير للطلبة والأكاديميين ومراعاة الحقوق الواجبة للمواطنين الأمريكيين (وآخرين) محتجزين كمقاتلين أعداء وقدرة المتهمين الجنائيين على الحصول على دفاع فعال وحق المرأة في تأمين الحصول على فرص متكافئة ليست سوى أمثلة قليلة من جوانب العدالة الديمقراطية التي تتعامل معها المحاكم عادة. ويمكن رؤية وظيفة القضاء كحارس لحقوق الأقليات، في الوقت الحالي، في النقاش الوطني حول حقوق المثليين والمثليات في الزواج والتبني والميراث. ودور الصحافة كحصن للحرية يتجلي من خلال هذه الدراسة على النحو ذاته بدرجة كبيرة، وفيما يتعلق بكثير من القضايا نفسها. فقد كانت قوة واستقلالية هاتين المؤسستين ومنذ فترة طويلة ضروريتين لحماية الحريات الأمريكية وليسا أقل من ذلك في المرحلة الحالية من الصراع والشك.

تقييم النتائج الرئيسية

تسلط الدراسة الضوء على عدد من التحديات الثابتة والنظمية للديمقراطية الأمريكية ولحالة الحرية الفردية في الولايات المتحدة.

التفاوت بين الأجناس

حققت الولايات المتحدة تقدما مهما في العلاقات بين الأجناس منذ ثورة الحقوق المدنية. وحقيقة أن اثنين من الأمريكيين الأفارقة، هما كولن باول وكوندوليزا رايس شغلا منصب وزير الخارجية في إدارة رئيس جمهوري وأن السناتور باراك أوباما كان، مع مثول هذه الدراسة للطباعة، منافسا جديا على الرئاسة، تعبر عن التغييرات الشاملة التي جرت على مدى نصف القرن الماضي. فالأمريكيون السود اليوم أكثر ازدهارا وأكثر حضورا في الجماعات العليا في المجتمع – في الأعمال والمهن والسياسة – من أي وقت مضى في تاريخنا. كما أن شغل الأمريكيين المنحدرين من أصول أمريكية لاتينية وآسيوية مناصب مهمة في الحكومة وفي قمة عالم الشركات والقوات المسلحة والصحافة والأكاديمية دليل آخر على قبول التنوع العنصري والعرقي كحقيقة في الحياة الأمريكية.

غير أن الاحتفاء المبرر بالتعددية قد يحجب الفجوة الكبيرة والمستمرة بين البيض والسود في الولايات المتحدة. فالتفاوت العنصري واقع عبر مجموعة واسعة من المؤسسات، لكنه ملحوظ إلى حد بعيد في ثلاث مجالات: مستويات المعيشة والتعليم والعدالة الجنائية. فالأمريكيون السود الذين يولدون خارج الزواج ويفشلون في التعليم العالي ويفشلون في الحصول على شهادة جامعية والعاطلين عن العمل أكثر من الأمريكيين البيض على الأرجح، ومن المرجح بدرجة أكبر بكثير أن يمضوا فترة ما في السجن. وفي المتوسط فإنهم يكسبون أقل من البيض واحتمال أن يعملوا في مهن عالية الأجر أقل. ومن المؤكد أن معظم المؤشرات تتحرك للأفضل. لكن بالنسبة للقطاع الكبير من السود الذين يعيشون في فقر، أو القريبين من الفقر، فإن التوقعات تظل كئيبة. هذا هو الحال بشكل خاص للشبان السود في الأحياء الفقيرة في المدن. وفي الواقع هناك انقسام حاد على أساس النوع بين الشباب السود، حيث أن عدد النساء اللاتي يتخرجن في المدارس العليا ويلتحقن بالجامعة يزيد على الأرجح عن عدد الرجال.

ويتشارك المنحدرون من أمريكا لاتينية، والذين يشكلون الأقلية الثانية من بين أكبر أقليتين في أمريكا، مع السود في عدد من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك المعدلات العالية للسجن والمستويات الكبيرة للفقر، والمعدل المتدني على نحو مزعج للتخرج من المدارس العليا. ونظرا لأن الكثيرين مهاجرون حديثو العهد نسبيا، فإن المنحدرين من أصول لاتينية يتبعون، من وجوه معينة، نمطا أسسته موجات سابقة من المهاجرين من جنوب وشرق أوروبا، خاصة بالنظر إلى الجزء الكبير من العمال غير المهرة بين القادمين الجدد من المنحدرين من أصول لاتينية. ولكن في حقبة يمثل التعليم فيها الوسيلة الأكثر أهمية للالتحاق بالتيار العام الاقتصادي، فإن التأخر في الإنجاز التعليمي للمنحدرين من أصول لاتينية سبب للقلق.

ومن الواضح أن تاريخ العبودية والتمييز العنصري البغيض في أمريكا عامل مهم في المشكلات التي يواجهها السود اليوم. ودرجة استمرار مسؤولية التحيز العنصري الصريح عن التفاوت أقل وضوحا. وفعلت الولايات المتحدة الكثير على مدى الأعوام الأربعين الماضية لمحو العنصرية من مؤسساتها العامة ومن الحياة الاقتصادية والثقافة الشعبية. فعلاوة على مجموعة القوانين الأساسية المناهضة للعنصرية، سمحت الدولة بتحرك إيجابي في مجال سياسات التوظيف والترقية، وصياغة معايير التوظيف (واختبارات شغل الوظائف في القطاع العام) للقضاء على التحيزات الثقافية الكامنة، وإقرار سياسات تضمن ألا تضعف القوانين الانتخابية أو خطط إعادة التوزيع النفوذ السياسي للأقلية وإنشاء مجموعة كبيرة من المشروعات لتشجيع الشبان السود على الانخراط في التعليم العالي. وتستمر وزارة العدل في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد السود والنشطاء أثناء حقبة الحقوق المدنية وتقديم مرتكبيها للمحاكمة وأنشأت الولايات المختلفة ما يشبه لجان الحقيقة أو عملت على الاعتراف بالأخطاء التاريخية، مما يوفر قدرا من العدالة، التي تأخرت، في الجرائم السابقة التي ارتكبت ضد المواطنين الأمريكيين الأفارقة.

وغيرت هذه الإجراءات أمريكا من عدة وجوه جوهرية. لكنها لم تساهم بدرجة كبيرة في تحسن حالة فقراء المدن. وحدد صانعو السياسة وزعماء الأمريكيين السود، على نحو متزايد، التعليم باعتباره مفتاح التحرك المستقبلي نحو المساواة. كما أشار البعض داخل مجتمع الأمريكيين السود إلى جوانب في ثقافة الشباب السود باعتبارها عقبة أمام الإنجاز لاسيما لدى الشبان. وعلاوة على ذلك، لا يزال اثنان من الأهداف الأثيرة لدى الحركة من أجل المساواة العنصرية، هما الاندماج في المناطق السكنية وإنهاء الفصل العنصري في المدارس، بعيدين عن التحقق وبعناد. وبينما يمكن بوضوح لصانعي السياسة التعامل مع بعض المشكلات الأخرى الأكثر إلحاحا التي جرى تحديدها في هذه الدراسة – أوجه القصور في العملية الانتخابية وانتهاكات الحريات المدنية بسبب سياسات محاربة الإرهاب – إلا أن حلول الانقسام العنصري لأمريكا أكثر مراوغة ومن الواضح أنها، في هذه الفترة الحاسمة، أقل اعتمادا فيما يبدو على تحركات الحكومة عما كان عليه الوضع في السابق.

محاربة الإرهاب والحقوق المدنية

هناك أسباب عديدة تدعو إلى انتقاد سياسات إدارة بوش لمحاربة الإرهاب، ويجري التصدي لهذه القضايا بقدر من التفصيل في الفصل الخاص بالحريات المدنية. ومع هذا، فإن القضية الرئيسية في هذا التقييم هي حالة الحريات الفردية للأمريكيين وإلى أي درجة تعرضت هذه الحريات للتقويض أو التهديد من جراء أفعال الحكومة. وبشكل عام يمكن رد الخلافات المثارة حول سياسات محاربة الإرهاب إلى إصرار إدارة بوش على

درجة من السلطة التنفيذية، هي استثنائية حتى في زمن الحرب. وثار عدد من المناظرات السياسية المحددة في وقت متأخر بسبب مساعي الإدارة للالتفاف على التوازن والرقابة بين السلطات الذي يقدمه الكونجرس والقضاء. ونريد ملاحظة الضرر الذي قد تسببه بعض السياسات إذا سمح باستمرارها، لكننا لا نريد أن نبالغ في مدى تأثيرها الفعلي على الحريات المدينة للأمريكيين في السنوات القليلة الماضية.

فالحرب على الإرهاب أدت إلى انتهاكات للحرية الفردية أقل بكثير عما حدث في الحروب السابقة. وبشكل خاص، ذهب المسئولون الأمريكيون ووسائل الإعلام الرئيسية إلى مدى بعيد لتجنب تشويه العرب والمسلمين الأمريكيين، في تعارض واضح مع التعامل مع الأمريكيين الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى ووضع الأمريكيين اليابانيين في معسكرات اعتقال بعد ما يزيد على عقدين فقط. وأثناء الحرب العالمية الثانية، لوث الزعماء السياسيون والإعلام صورة اليابانيين واليابانيين الأمريكيين بتصريحات فجة وعنصرية بشكل صارخ. وفي الوضع الحالي، فإن هذا العدد القليل من الأمريكيين (بما في ذلك الساسة والمعلقين في وسائل الإعلام والزعماء المدنيين) الذين طعنوا في وطنية المسلمين والعرب في أمريكا، كثيرا ما تعرضوا هم أنفسهم لتوبيخ شديد من كبار المسئولين من الحزبين وزعماء آخرين.

كذلك، لم تبذل أي جهود لتقييد المعارضة السياسية على نحو مماثل لما أصبح معروفا أثناء كل من الحربين العالميتين وحرب فيتنام. ونظمت سلسلة من المؤتمرات الحاشدة المناهضة للحرب منذ غزو العراق، دون أن تحدث أي عرقلة كبيرة من السلطات الاتحادية أو سلطات الولايات.

ولم يتضح بعد إن كانت الأساليب التي يجري تطويرها لحماية الأمن القومي ستثبت في النهاية أنها مكافئة لمهمة التصدي للشكل الجديد والأكثر فتكا للإرهاب، وما إذا كانت الهيئة القائمة للقانون الدولي والداخلي تأخذ تحدي الإرهاب في الاعتبار بشكل كاف. ومع هذا، تتوصل هذه الدراسة إلى أن سمعة الولايات المتحدة الدولية، ومن ثم قدرتها على مباشرة "برنامج الحرية"، الذي فصله الرئيس بوش على نحو واضح في سياسته الخارجية، أصيبت بنكسة كبيرة بسبب السياسات المنسوبة للحرب على الإرهاب. ومن الأمور التي كانت موضع اهتمام خاص في هذا الفحص لحالة الحرية في الولايات المتحدة تلك السياسات التي أدت إلى إساءة معاملة أجانب محتجزين لدى الأمريكيين – بما في ذلك تسليم مشتبه بهم لدول لها سمعة سيئة فيما يتعلق بالإجراءات الواجبة والتعذيب، واستخدام الأمريكيين المعترف به لأساليب استجواب نظر إليها على نطاق واسع باعتبارها تعذيب، وعدم وجود وضع قانوني لهؤلاء المحتجزين في جوانتانامو – بالإضافة إل اللجوء المتزايد للتصنت على المكالمات الهاتفية و"التجسس على البيانات" من حلال الكمبيوتر على المواطنين الأمريكيين دون إذن قضائي.

والتأثير المباشر لقانون باتريوت وغيره من إجراءات لمحاربة الإرهاب على الحريات المدنية للمواطنين الأمريكيين غير مؤكد بشكل عام، رغم أن أعمال المراقبة الإلكترونية قد تشمل ملايين الأمريكيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمور الجديدة التي يكشف عنها تشير عادة إلى التجاوز من قبل هيئات تنفيذ القانون في قضايا محاربة الإرهاب. وبينما لا يزال هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى أن برامج محاربة الإرهاب كانت عدوانا شديدا على حقوق أعداد كبيرة من الأمريكيين، ولا بد من التعامل بجدية مع احتمال حدوث انتهاكات أوسع نطاقا، فقد أعلن القضاء (بما في ذلك المحاكم العسكرية) بطلان بعض جوانب سياسة محاربة الإرهاب، والاحتمالات جيدة في أن تتخذ المحاكم والكونجرس إجراء آخر لتقليص أو إنهاء المبادرات التي تشكل تهديدا لحقوق الأفراد.

العدالة الجنائية

ربما كانت النتائج الخاصة بنظام العدالة الجنائية الأكثر إثارة للقلق في هذه الدراسة. وهذه هي الحالة بشكل خاص لأن الولايات المتحدة، في مجالات أخرى كثيرة جدا، نموذج لمجتمع حكم القانون. ويشير المحللون بشكل مستمر إلى الأدلة القوية على المعاملة الظالمة للسود والمنحدرين من أصول لاتينية مقارنة بالبيض، واكتظاظ السجون وإساءة معاملة السجناء، والعقوبات الطويلة بشكل مفرط، خصوصا للمذنبين في قضايا مخدرات لا تقترن بأعمال عنف.

والزيادة في معدلات الحجز في السجن متضاربة. ففي عام 1980، كان معدل الحجز في السجن 1.39 لكل ألف؛ وبحلول عام 2006، ارتفع الرقم إلى 7.5 في الألف. ومن المزعج أيضا حقيقة أن احتمال وجود الرجل الأسود الآن وراء القضبان في لحظة ما من حياته هو واحد من كل ثلاثة رجال سود. (ويرتفع احتمال دخوله السجن إلى 60 في المائة إذا لم يكن أتم تعليمه العالي). وفي المقابل، فإن احتمال دخول الرجل الأبيض للسجن هي 1 من كل 17.

وهؤلاء الذين يدافعون عن السياسات الأمريكية الأخيرة يشيرون إلى أن التنفيذ الأكثر صرامة والممارسات المتعلقة بالعقوبات تزامنت مع تقلص كبير في الجريمة خلال ربع القرن الماضي. وهذه نقطة مهمة. ويخشى الجمهور من أن تكون الجرائم الخارجة عن السيطرة ساهمت في فقدان الإيمان بالديمقراطية في عدد من البلدان حول العالم. وبينما لم تصل آثار الجريمة إلى هذا المستوى في أمريكا، فمن المؤكد أن قضية القانون والنظام عامل في الحياة السياسية، ومن الواضح أن الجريمة العنيفة كانت تساهم في تراجع المدن الأمريكية الكبرى وإفقار أحياء الأقليات. فمعدلات الجريمة العنيفة المرتفعة والإحساس بأن القيادة السياسية في البلاد

عاجزة عن تقديم أساليب علاج ناجعة، عززا الإحساس باللامبالاة إزاء العملية السياسية بين كثير من الأمريكيين.

ولكن بينما يتوقع المرء درجة ما من الارتباط بين معدلات الجريمة ومعدل الحجز، إلا أن عدد نزلاء السجون استمر في التوسع في السنوات الأخيرة رغم التراجع السابق في الجريمة. كذلك، اعتمدت المبادرات الجديدة للشرطة بشدة على طرق يعتبرها البعض تمييزية ضد السود والمنحدرين من أصول لاتينية، ومن هذه الطرق التوقيف والتفتيش ووجود الشرطة إلى حد التشبع في أحياء معينة.

وبإلقاء نظرة أكثر اتساعا على نظام العدالة الجنائية في أمريكا، فإن مخاوف مهمة تثار بشأن أساليب المحاكمات في قضايا أصحاب الياقات البيضاء. ويتساءل البعض إن كان تجريم ممارسات معينة في قطاع الأعمال ملائما، وإذا كانت الإجراءات الواجبة تراعى في مصادرة الأصول أثناء التحقيق والمحاكمة في الجرائم التي يشتبه في ارتكابها. والملاحقة المتحمسة لبعض قضايا أصحاب الياقات البيضاء أثارت أيضا اتهامات بأن وراءها دوافع سياسية.

العملية السياسية

النظام السياسي الأمريكي، في كثير من الجوانب الحاسمة، إما أنه قيد التطور أو في حاجة إلى إصلاح جدي. وتعود بعض نقاط القلق إلى عقود عديدة (تدني إقبال الناخبين على التصويت) وبعضها يرجع إلى تاريخ إقرار الدستور (المجمع الانتخابي). وتقدمت قضايا أخرى، مثل آثار نظامنا اللامركزي على نزاهة إجراءات التصويت، للصدارة في الآونة الأخيرة، حيث جرى تقدير العوائق النظامية أمام المشاركة والمظالم داخل الولايات وعبرها بشكل أفضل. والدور الواسع الذي يلعبه المال في السياسة يضع المدافعين الأحرار عن الحريات التي كفلها التعديل الأول للدستور في مواجهة مع المطالبين بفرض رقابة على تمويل الحملات الانتخابية. والرغبة في فرض رقابة هي، في جانب منها، رد على النفوذ المفسد لسعي المرشحين الدائم عن تمويل للحملات. كما أن لها جذور أيضا في فكرة أنه يجب أن يكون للأمريكيين حرية اتصال متساوية بمسئولي الحكومة، بغض النظر عن الثروة الشخصية. ويرى المناصرون للمذهب الحر أن هذه القيود تحد من الاختيارات المتاحة للناخبين وأن الإجراء الرقابي الوحيد المطلوب هو الإعلان بشكل كامل عن كل المساهمات، بما يسمح للناخبين اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان المرشح ملتزم بإفراط تجاه مانح معين أو مجموعة معينة من المانحين.

لا يوجد أمريكي يقول إن الولايات المتحدة نظام ديمقراطي مثالي، أو أنها حتى تدير الانتخابات كما ينبغي أن تكون. وفي الواقع، فإن الخلافات التي ثارت بشأن الممارسات الانتخابية في السنوات الأخيرة والتي كان من الممكن تصحيحها خيبت ظن المعجبين بأمريكا، وأثارت غبطة منتقديها.

وعلى الرغم من المثالب التي نوقشت في الفصل المخصص لهذا الموضوع، فإن النظام السياسي الأمريكي يعمل بصورة أساسية، بحيث يدخل لاعبون جدد بشكل مستمر إلى الحلبة، بينما يتم إبعاد أصحاب المناصب والحزب الفائز بالأغلبية في كل انتخاب؛ وهناك أهمية للرأي العام والمواطنون الذين اختاروا أن يحشدوا يمكنهم التأثير في النتائج بطريقة مباشرة للغاية. وأظهرت انتخابات التجديد النصفي في عام 2006 من جديد ولكن بطريقة مختلفة أن الشعب الأمريكي يحتفظ بسلطة تغيير قياداته بطريقة ديمقراطية – رغم المخاوف من تأثير تقسيم الدوائر ومزايا جمع الأموال من جراء الاحتفاظ بالمنصب ومحاولات قمع التصويت في مناطق رئيسية.

الهجرة

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، خشي البعض من أن الولايات المتحدة ستشهد موجة جديدة من عداء الأمريكيين للمهاجرين تهدد تراث البلاد كوطن للمهاجرين من أنحاء العالم. وهناك سوابق عديدة في التاريخ الأمريكي تبرر هذه المخاوف. فالمشاعر المناهضة للألمان التي صاحبت الحرب العالمية الأولى والتشدد السياسي في أعقاب الحرب لعبا أدوارا مهمة في إطلاق سياسة تفرض قيودا شديدة على الهجرة استمرت لثلاثة عقود. كذلك، وكما أشير أعلاه، أدت الحرب العالمية الثانية إلى ارتفاع في المشاعر المعادية لليابانيين وإلى اعتقال أكثر من 120 ألف ياباني وأمريكي ياباني.

وعلاوة على ذلك، فإن المخاوف بشأن ولاء المهاجرين من البلدان الإسلامية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر تداخلت مع إحساس متزايد بعدم الارتياح لمسامية حدود أمريكا مع المكسيك. وتزامنت المخاوف من تسلل الإرهابيين مع المخاوف من التأثير الاقتصادي والاجتماعي لملايين العمال غير المسجلين القادمين من المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى مما دفع بقضية الهجرة إلى قمة جدول الأعمال السياسي أثناء إعداد هذه الدراسة.

وكانت نبرة ومحتوى النقاش مزعجة أحيانا، لاسيما تصوير العمال غير المسجلين كعبء اقتصادي على المجتمع الأمريكي ينتهك القانون. بل إن بعض المسئولين دعوا إلى ترحيل ما يقرب من 12 مليون مهاجر بطريقة غير شرعية في الوقت الحالي من البلاد. وإذا نفذت هذه المحاولة بجدية، فإنها ستتضمن ظلما هائلا للإنسان وانتهاكات للحريات المدنية. ولكن الجدل الحالي، وخلافا لفترات سابقة شهدت جدلا حادا حول

الهجرة، لم يؤد إلى تعصب لأبناء البلد أو عنصرية على نطاق واسع (رغم أنه كانت هناك حوادث محلية). وبينما قد يؤدي الفشل في السيطرة على حدود أمريكا إلى إضعاف واضح لتأييد الجمهور لاستمرار الهجرة الشرعية بأعداد كبيرة، تجدر الإشارة إلى أن الدفع الرئيسي للحجة المؤيدة لتقييد الهجرة كان موجها للغرباء الوافدين بطريقة غير شرعية ولم يكن موجها للسياسة الأمريكية الأساسية التي ترحيب بالتدفقات الشرعية القوية على نحو غير تمييزي. وركزت المقترحات البارزة للتعامل مع المهاجرين غير المسجلين على طرق توجيههم نحو الوضع القانوني والمواطنة. وعززت أحداث 11 سبتمبر الاقتناع بأن أحد أهداف سياسة الهجرة الأساسية يجب أن يكون استيعاب المقيمين الجدد في التيار الرئيسي الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم كان هناك تأكيد جرى تجديده على تعلم كل المهاجرين اللغة الإنجليزية والتحرك نحو المواطنة والاندماج في أماكن العمل الأمريكية.

وكان التعامل مع المسلمين والعرب المهاجرين مصدر قلق في فترة ما بعد 11 سبتمبر. وفي الأشهر التالية على الهجمات، تزايدت بدرجة كبيرة جرائم الكراهية ضد المسلمين والتي كانت عند مستو منخفض نسبيا. كما اعتقلت الحكومة الاتحادية وسجنت نحو 1200 مسلم في انتهاك صارخ للحقوق المدنية. ولم يوجه قط اتهام بارتكاب جريمة ضد هؤلاء المحتجزين، باستثناء عدد قليل، كما حرموا غالبا من الاتصال بمستشار قانوني. وكثيرون منهم تجاوزا مدة التأشيرة وأعيدوا إلى بلدانهم الأصلية. وخضع مسلمون آخرون كانوا موجودين في الولايات المتحدة بطريقة شرعية كمهاجرين أو كطلبة لتدقيق متزايد، ولتحقيقات من حين لآخر، من قبل الحكومة الاتحادية.

وبينما اشتكى كثير من المسلمين من أنهم كانوا ضحايا لشكوك لا مبرر لها وتمييز صريح، فإن التأثير العام على وضعهم في الولايات المتحدة كان محدودا. وقام مسئولون اتحاديون كبار بالتشاور مع زعماء منظمات المسلمين والعرب الأمريكيين بعد الهجمات مباشرة تقريبا، وطلب منهم كثيرا الظهور في منتديات يرعاها الجمهوريون والديمقراطيون ومنظمات السياسات العامة والجماعات المعنية بالعلاقات بين الأديان. وتراجع عدد جرائم الكراهية ضد المسلمين بدرجة كبيرة خلال عامين. ووجد مسح أجراه مركز بيو للأبحاث في مايو 2007 أن الغالبية العظمى من المسلمين في أمريكا "سعداء إلى حد ما" أو "سعداء جدا". وتشير النتائج إلى رضاهم على نطاق واسع عن وضعهم الاقتصادي وأشارت إلى تمازج كبير مع جماعات أخرى. وفيما استمر المهاجرون المسلمون والعرب يطلبون دخول الولايات المتحدة، زاد المقيمون المستقرون من الجماعتين من مشاركتهم في العملية السياسية الأمريكية منذ 11 سبتمبر. ووجدت دراسة مركز بيو فروقا مهمة بين المهاجرين المسلمين، الذين يشعرون فيما يبدو أنهم حققوا بأشكال مهمة الحلم الأمريكي، والمسلمين المولودين في الولايات المتحدة، الذين كانوا وبدرجة كبيرة أقل رضا عن وضعهم. وتتألف هذه المجموعة الأخيرة

بصورة رئيسية من الأمريكيين الأفارقة، ومن ثم، فأن آراءهم تعزز النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة بأن تقليص الانقسام بين السود والبيض لا يزال التحدي طويل الأجل الأكثر رعبا الذي تواجهه الولايات المتحدة.

تكافؤ الفرص في ظل العولمة الاقتصادية

من بين النظم الليبرالية الديمقراطية الكبرى، لا توجد دولة أكثر إقداما على قبول الاقتصاد العالمي أكثر من الولايات المتحدة. والسياسات الأمريكية لديها مزايا ملموسة: فالدولة في وضع جيد للمنافسة الاقتصادية العالمية، وتمتعت بمستو منخفض من التضخم لعقود عديدة وحافظت على معدل للبطالة منخفض مقارنة بمستويات البطالة في عالم السوق الحر المتقدم.

ومعظم الوظائف في أمريكا تولدها الأعمال الخاصة الكبيرة والصغيرة. فالمناخ القانوني والثقافي في الولايات المتحدة – الذي يسمح للفرد بأن يطور فكرة ويحصل على فرصة اقتصادية ببدء استثمار جديد، يساعده غالبا ضخ لرأس المال من مستثمرين يخاطرون – لا مثيل له في عالم اليوم وهو الأساس الذي يبنى عليه الرخاء الأمريكي.

بيد أن المسيرة الاقتصادية الأمريكية لها أيضا جانبها السلبي. والجانب الأكثر وضوحا هو الفجوة الآخذة في الاتساع بين هؤلاء في الأقلية الذين لديهم مهارات وتدريب للاستفادة من المناخ الاقتصادي الجديد، وبقية المجتمع. وبينما طرح الليبراليون في البداية التفاوت المتزايد باعتباره تخوف، بدأ المحافظون أيضا في الآونة الأخيرة يعلقون على الظاهرة. وحتى رئيس مجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) السابق ألن جرينسبان قال مؤخرا إن الفروق المتزايدة في الدخل والثروة تشكل تهديدات محتملة لمستقبل الرأسمالية.

وفي الولايات المتحدة، عملت قوة العمل المنظمة بشكل تقليدي على الدفاع عن حقوق العمال وتشذيب الأنصال الحادة للرأسمالية. ومن ثم فإن التراجع الحاد في عضوية النقابات في العقود الأخيرة الماضية أمر مزعج. ففي عام 2006، كان 12 في المائة فقط من العمال الأمريكيين ممثلين في النقابات وهو عدد منخفض ملحوظ بالنسبة لنظام ديمقراطي صناعي متقدم. ومن الإحصاءات الأخرى ذات الدلالة نسبة المنضمين لنقابات من القطاع الخاص: 7.4 في المائة فقط (36.2 في المائة من موظفي القطاع العام أعضاء في نقابات).

وعانت النقابات في كل نظام ديمقراطي ليبرالي عمليا من خسائر في العقود الأخيرة بسبب تطور اقتصاديات هذه النظم بعيدا عن الإنتاج الصناعي ونحو توفير الخدمات. لكن النقابات في معظم هذه البلدان لا تزال تمثل ربع قوة العمل في القطاع الخاص أو أكثر وتلعب دورا مهما بالشراكة مع الإدارة والحكومة لضمان التشارك

على نطاق واسع في مزايا الاقتصاد المنتج. ففي كندا، على سبيل المثال، فإن عدد العمال الذين ينضمون لنقابات المحتمل أن يكونوا أربعة أمثال نظرائهم في الولايات المتحدة. وتراجع النقابات ليس في حد ذاته دليل على الجور على حقوق العمال أو أن العمال ليسوا سعداء في وظائفهم. فإذا اختار العمال رفض النقابات فذلك حقهم في مجتمع ديمقراطي ولكن في الولايات المتحدة فإن الملعب مال ضد العمل المنظم في العقود الثلاثة الماضية. وتزايدت مقاومة الإدارة لتنظيم العمال في نقابات كما قلصت كل من السياسات الاتحادية وقرارات المجلس القومي لعلاقات العمل قدرة النقابات على ضمان حقوق العمال من خلال المفاوضات.

قوانين مكافحة التمييز

أسست الولايات المتحدة، منذ إقرار قانون الحقوق المدنية في عام 1964، إطار موسعا من القوانين والسياسات التي تستهدف منع التمييز ضد المرأة والأقليات العنصرية والعرقية. ولعبت هذه القوانين دورا مهما في تغيير وضع الجماعات التي لعبت في السابق أدوارا تابعة في الحياة الاقتصادية للأمة وكانت مستبعدة غالبا من مؤسسات التعليم العالي.

وكسبت المرأة بشكل خاص من السياسات التي استهدفت التعجيل بمشاركتها في الاقتصاد. وبينما لا يزال تمثيل المرأة دون المستوى بشكل صارخ في قاعات الكونجرس ومقار الحكومة ومجالس إدارات الشركات في أنحاء البلاد، من المرجح أن تكون المرأة اليوم أكثر حضورا من الرجل في الجامعة وتزايد وجودها بمعدل أسي في الطب والقانون ومهن أخرى على مدى العقود القليلة الماضية. ونحن على ثقة في أن ذلك سيستمر حيث تكسرت الأسقف الزجاجية نتيجة لضغوط حكم الأخيار، والتحرك القانوني الهادف والتطور المستمر للحساسيات الثقافية من جانب الرجل والمرأة على حد سواء.

كما يطبق التشريع الأمريكي المناهض للتمييز على بعض جماعات المهاجرين، ومن ثم كان له تأثير على المنحدرين من أصول لاتينية وعلى الآسيويين، بدرجة أقل. وخطط التحرك الإيجابية المتعلقة بالقبول في الجامعات كتلت بشكل عام المنحدرين من أصول لاتينية مع الأمريكيين الأفارقة كمستفيدين من المعاملة التفضيلية. وإدراج المنحدرين من أصول لاتينية في هذه الخطط ولد جدلا تجاوز الانقسامات الأساسية بشأن إعطاء أفضلية استنادا إلى هوية الجماعة. ويتساءل البعض إن كان يجب إدراج المنحدرين من أصول لاتينية وجماعات المهاجرين الأخرى في برامج تستهدف أصلا تعويض الأمريكيين السود عن المظالم التاريخية التي عانوا منها اثناء العبودية وبعدها.

وبينما سنت 19 ولاية ومنطقة كولومبيا والعديد من المجالس البلدية قوانين تلغي التمييز على أساس الميول الجنسية، لم يقدم القانون الاتحادي شيئا يذكر في هذا المجال مقارنة بالتشريع المناهض للتمييز الذي يغطي

مجالات كالعنصر والدين والعرق والنوع والسن والإعاقة والحمل. وعند وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير في نوفمبر 2007، أقر مجلس النواب الأمريكي بأغلبية 235 عضوا ضد 184 عضوا، قانون عدم التمييز في التوظيف. وإذا وافق عليه مجلس الشيوخ وجرى توقيعه كقانون، سيوفر هذا القانون حماية واسعة ضد التمييز في أماكن ضد المثليين والمثليات والمخنثين. وتبين استطلاعات الرأي أن غالبية الأمريكيين يعارضون التمييز ضد المثليين، لكن الأغلبية لا تزال في الوقت نفسه ترفض زواج المثليين، وهو موضوع لا تزال المجالس التشريعية والمحاكم في الولايات تتصارع بخصوصه.

الحرية الدينية بعد 11 سبتمبر

ظل التراث الأمريكي في التسامح وحماية الأقليات الدينية قويا رغم وجود قدر من الاستياء الشعبي ضد المسلمين في أعقاب الهجمات الإرهابية في عام 2001. فالمسلمون، مثلهم مثل الكاثوليك واليهود وأتباع الديانات والطوائف الأخرى، أحرار في ممارسة دينهم في بلد لا يزال الغالبية العظمى فيه للبروتستانت. وبينما أرسيت سياسات جديدة بموجب قانون باتريوت تسمح للسلطات الاتحادية بمراقبة المؤسسات الدينية، كانت هناك شكاوى قليلة في أن الدولة تتدخل في الشؤون العادية للكنائس والمعابد اليهودية والمساجد. وفي الواقع، فإن الحياة الدينية للأمريكي اليوم قوية، حيث يوجد واحد من أعلى معدلات الحضور المنتظم للصلوات في العالم المتقدم. وبغض النظر عن الاستياء في أوساط طائفة السيخ في عام 2007، عندما جرى توسيع إجراءات التفتيش في المطارات لتشمل أغطية الرأس بما في ذلك العمائم التي يرتديها الرجال السيخ، تجنبت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة المشاحنات الكبيرة من النوع الذي ثار في بعض الدول الأوروبية على ارتداء الحجاب والنقاب أو الأشياء الأخرى 1ات المعزى الديني. وجرى أيضا الحفاظ على التراث الأمريكي في الفصل بين المسجد والكنيسة، رغم بعض المحاولات لإضعافه.

حرية الصحافة

تواجه وسائل الإعلام الأمريكية عددا من المشكلات، بعضها ثار بعد هجمات 11 سبتمبر، لكنها تظل حرة في الحصول على الأخبار والمعلومات. وأسست الصحافة نفسها منذ فترة طويلة كضامن أساسي للمجموعة الأوسع من الحريات الديمقراطية في الولايات المتحدة. وبينما اشتكى البعض من أن وسائل الإعلام الرئيسية كانت معارضة بدرجة غير كافية لدفاع الحكومة عن الغزو الأمريكي للعراق، كانت مستقلة بشكل ملحوظ ونشيطة في تغطيتها الإجمالية لجوانب مثيرة للجدل من الحرب على الإرهاب. وكرست الصحف وشبكات التلفزيون الكبرى تغطية موسعة لبرنامج إدارة بوش للمراقبة واحتجاز الأجانب المشتبه في تورطهم في

الإرهاب في سجون أجنبية، كسجن معسكر جوانتانامو، وفضيحة سجن أبو غريب. وكان هناك قدر من الجدل حول سلوك المراسلين الملحقين بوحدات الجيش الأمريكي أثناء المراحل الأولية من حرب العراق، ولكن حتى حينذاك كانت الصحافة خاضعة لقدر ضئيل جدا من الرقابة. وقدمت وسائل الإعلام الأمريكية على مدى سنوات منذ الغزو تغطية كاملة للاقتتال الأهلي المتصاعد ولتعاقب الانتكاسات التي مني بها الأمريكيون في العراق. وبشكل منفصل، تابعت الصحافة عن كثب سلسلة من الفضائح الداخلية التي تشمل قادة الشركات والمسئولين المنتخبين وأعضاء جماعات الضغط.

وتعرضت حرية المعلومات لتهديد في السنوات الأخيرة نتيجة لميل إدارة بوش الواضح نحو تعزيز السرية. وشملت ملامح هذا التحول محدودية قدرة الصحافة على الوصول لمسئولي الإدارة وزيادة كبيرة في حجم الوثائق التي اعتبرت سرية ولم تعد من ثم متاحة للجمهور. وفي الواقع، أشارت تقارير صحفية إلى بدء برنامج أعاد فرض السرية على وثائق رفعت عنها السرية من قبل تحت إشراف ديك تشيني نائب الرئيس. وفي غضون ذلك، كان هناك عدد من القضايا التي نشرت فيها الصحافة معلومات اعتبرت سرية لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، وواجه الصحفيون زيادة في طلب المدعين والقضاة الكشف عن هوية المصادر السرية وتسلم إشعارات للمثول للتحقيق. ورغم أنه جرى تجنب صدام بين الحكومة والصحافة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، إلا أن قضية حق وسائل الإعلام في نشر مواد سرية لا يزال يتطلب اهتماما من صانعي السياسة والمحاكم.

وحدث تراجع سريع في الظروف الاقتصادية لصناعة الصحف و الاندماج المستمر للمنافذ الإعلامية الرئيسية مما أثار مخاوف على تنوع وسائل الإعلام. كما سلط منتقدون الضوء على السلطة التي تتمتع بها وسائل إعلام معينة، مثل الإذاعات الحوارية والمدونات السياسية، في إحداث استقطاب في الرأي بشأن قضايا مختلفة. غير أنخ ربما جرى التغلب على هذه المشكلات من خلال النمو المتضاعف للبدائل الإعلامية المدفوع بالمحطات التلفزيونية للمشتركين وعبر الأقمار الصناعية؛ والإنترنت، بما في ذلك المواقع المكرسة للتعليقات ومقالات الرأي مثل المدونات؛ وحرية الوصول الأفضل للمجموعة المتنوعة الباقية من الصحف والمجلات الأمريكية والأجنبية والخدمات اللاسلكية.

الخلاصة

بينما بحثت هذه الدراسة أوجه القصور في الديمقراطية الأمريكية اليوم، فإن النتائج التي توصلنا إليها بشأن حالة الحرية بشكل عام متفائلة. فبعد مرور أكثر من ستة أعوام على 11 سبتمبر، ينعم الشعب الأمريكي بمجتمع مكرس لحماية الحرية وملتزم تجاه مؤسسات السياسات الديمقراطية وحكم القانون.

ولا تستهدف هذه المطبوعة أن تكون توجيهية. ولم ندرج بها قائمة بالمقترحات والسياسات للتعامل مع أوجه الضعف التي جرى تحديدها. وفي الواقع، فإن بعض المشكلات تكمن فيما يبدو وراء نطاق العمل التقليدي للحكومة. وعليه، بينما أشرنا للتفاوت العنصري باعتباره المشكلة الأكثر أهمية التي تواجه الديمقراطية الأمريكية، فإننا لا نرى صلة مباشرة وواضحة بين الفقر الذي لا يزال يؤثر على الأمريكيين الأفارقة على نحو متفاوت وبين أي علاج تشريعي محدد.

ومع هذا، فإنه من الممكن بالتأكيد تحسين مشكلات أخرى جرى تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة، إن لم يكن من الممكن حلها بشكل كامل، من خلال التغيير في السياسات الإدارية أو القانون. وأصدرت المحاكم قرارات للتعامل مع بعض التجاوزات في سياسة محاربة الإرهاب، لكن الكونجرس يمكنه ويتعين عليه عمل المزيد. وكذلك، يمكن للمجالس التشريعية في الولايات ويتعين عليها سن إجراءات لتطوير نظاما للعدالة الجنائية أكثر إنصافا وإنسانية.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر نظام ديمقراطي في العالم، لديها التزام خاص لضمان التزام عملياتها الانتخابية والسياسية بأعلى معايير الإنصاف والاستيعاب والشفافية. وأثار ما أعقب انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 2000 الانتباه القومي والدولي لعدد من المشكلات المتعلقة بإدارة الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية واختيار المرشحين والتي كانت مهملة لسنوات. وبينما تصدى الكونجرس لعدد قليل من أوجه القصور هذه، فإن هناك حاجة لتحرك أكثر إقداما إذا كان للطرقة الأمريكية لاختيار الزعماء السياسيين أن تتماشى مع المثل الديمقراطية لأمتنا.

فالأمريكي اليوم يعيش في حرية. وسيستمر النظام الديمقراطي الذي يصحح ذاته في حماية هذه تلك الحرية طالما بقيت مؤسساته قوية وطالما بقي الأمريكيون مستعدين للتدقيق في ظروفهم وممارساتهم وتحسينها. وأملنا هو أن يساعد هذا التقرير في حفز تلك العملية.